الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية: دراسة تحليلية للفترة (1960-2016)

Multidimensional Poverty in the Arab States: An Analytical Study for the Period (1960-2016)

زاوي هجيرة [1]، حداد محمد [2]،

[1] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، zaouihadjira@yahoo.com

[2] جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، haddadm02@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2018/11/06 تاريخ القبول: 2019/12/01 تاريخ النشر: مارس 2020

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأبعاد المختلفة للفقر في المنطقة العربية، من خلال تحليل بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) تحليلا دقيقا، في كل بعد من أبعاده الثلاثة: الصحة، التعليم ومستوى المعيشة.

فمن أجل توفير التنمية الاقتصادية المستدامة، يجب زيادة مستوى معيشة أفقر السكان من خلال زيادة القوة الشرائية التي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وتوفير مستوى جيد من الخدمات الصحية، ومنح السكن اللائق، والتحريض على التعليم.

جميع هذه العوامل هي استثمار في رأس المال البشري وهو محدد للنمو الاقتصادي.

الكلمات الافتتاحية: الفقر، الفقر متعدد الأبعاد، الدول العربية.

Abstract: This study aims at assessing the different dimensions of poverty in the Arab region by carefully analyzing the data of the MPI in each of its three dimensions: health, education and standard of living.

In order to provide sustainable economic development, the living standards of the poorest population must be increased by increasing purchasing power, which leads to increased consumption, a good level of health services, the provision of adequate housing and the promotion of education.

All these factors are an investment in human capital which is specific to economic growth.

the key words: Poverty, Multidimensional poverty, Arab countries.

المؤلف المرسل: زاوي هجيرة ، الإيميل المهني: zaouihadjira@yahoo.com

مقدمة:

مثل الكثير من نظيراتها تواجه الحكومات في البلدان العربية عددا لا يحصى من القضايا والتحديات في كفاحها ضد الفقر، ويستلزم هذا الوضع مزيدا من الجهود من أجل المضي قدما لتحقيق خطة التنمية المستدامة بحلول عام 2030 والرامية إلى القضاء على الفقر المدقع، فإذا كانت الدول العربية تود تقييم أثر هذه السياسات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، فهي بحاجة إلى معرفة الكثير عن فقرائها في كل بعد من أبعاد الفقر، وهنا تطرح الإشكالية الرئيسية: "**هل استطاعت الدول العربية الإقلال من مستويات الفقر متعدد الأبعاد؟**"، وللإجابة على هذه الإشكالية لا بد من الإجابة على جملة من التساؤلات أهمها: من هم الفقراء في المنطقة العربية؟ وكيف يتم حساب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) ؟ وما هي وضعية التعليم والصحة والسكن للفقراء في المنطقة العربية؟ وهل تختلف وضعيتهم من بلد لآخر؟ أو من منطقة لأخرى داخل البلد الواحد؟

أهمية الموضوع: الأهمية العملية للدراسة تكمن في أنها تقدم شرحا واضحا لأبعاد الفقر، كما أن التطبيق العملي لمؤشر الفقر متعدد الأبعاد على البلدان العربية سيعطي صورة أكثر وضوحا وبشكل كمي لهذه الأبعاد، أما الأهمية العلمية، فهي تعد كمرجع دراسي للمهتمين والباحثين مستقبلا، وكمرجع قياسي يمكن الاستعانة والاستدلال به لبحوث مستقبلية ذات صلة بموضوعنا.

الدراسات السابقة:

م.د.حمدية شاكر مسلم لايدامي/ الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق (مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية) المجلد 20 العدد 76 لسنة 2014 ص ص 321 - 341

قام الباحث بتحليل أبعاد الحرمان المتصلة بمستوى المعيشة في العراق باستعمال دليل التنمية البشرية، وخلصت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يشكل سببا رئيسيا لتعثر التقدم في العراق، ناهيك عن ضعف الأداء الحكومي في تقديم الخدمات العامة المتمثلة في الماء والكهرباء والصرف الصحي.

الوالي فاطمة/ قياس متعدد الأبعاد للفقر في الجزائر: الاقتصاد غير الرسمي (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص: التحليل الاقتصادي) جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان –الجزائر- 2016/2015 حيث وضّحت الطالبة الأسباب التي أدت إلى تعدد أبعاد ظاهرة الفقر، والتي نتج عنها انخفاض في فرص العمل، مما دفع بالفقراء للبحث عن عمل حتى في الاقتصاد غير الرسمي كمصدر للرزق، كما قامت الطالبة ببناء نموذج قياسي متعدد الأبعاد للفرد يعتمد على الاقتصاد غير الرسمي والعوامل المسببة له في الجزائر.

لعرج مجاهد نسيمة ومغبر فاطمة الزهراء/ تحليل وقياس الفقر متعدد الأبعاد باستخدام مقاربة المجموعات الغامضة (مجلة معارف) السنة التاسعة العدد 16 جوان 2014 ص ص 366 – 384

قامت الباحثتان بتسليط الضوء على تطبيق مقاربة المجموعات الغامضة في الجزائر، وبشكل أكثر تحديدا

في ولاية تلمسان، من أجل تقييم درجة الحرمان، باستعمال معطيات خاصة بتحقيق أجري من طرف مجموعة من الباحثين، وقد خلصت الدراسة إلى أن المناطق الريفية هي الأكثر عرضة للفقر، وعليه لا بد من العمل على تحقيق التنمية الريفية الشاملة والمتوازنة للحد من الظاهرة في العينة المدروسة.

أما الدراسة التي سنجريها فتتمثل في تحليل أبعاد الفقر بعدا ببعد في كل بلد من البلدان العربية، مع تحديد مجموع السكان (بالنسب المئوية وبالآلاف) الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وكذلك الذين يعيشون فقرا مدقعا متعدد الأبعاد، مع تحليل دقيق للمستوى الصحي والتعليمي والمعيشي في كل الجوانب.

قمنا بتقسيم البحث إلى جزئين: قمنا في الجزء الأول بالتعرف على الفقر متعدد الأبعاد وعلى كيفية قياسه، وبنية الدليل (MPI) ومنهجية حسابه، أما في الجزء الثاني فقد قمنا بدراسة تحليلية لواقع الفقر في الدول العربية على المستوى الصحي، التعليمي، والمعيشي بتفاصيل كل بعد.

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة أعلاه، وبعد دراسة الموضوع من عدة جوانب، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1- يتم تصنيف الأفراد بناءا على وضع الأسرة التي يعيشون فيها في حالة الفقر أو عدمه، استنادا إلى أوجه الحرمان التي تعاني منها الأسرة.
2- في إطار ما عانت منه بعض الدول العربية من مآسي نتيجة الثورات الشعبية، التي زادت من فقر المواطن، فإن الأوضاع المعيشية بصفة عامة زادت تدهورا، والتي بدورها أثرت على الوضع الصحي والتعليمي.
3- ظاهرة الفقر في الدول العربية أكثر انتشارا في المناطق الريفية عنها في المدن، بالنظر إلى كل دولة على حدى، بينما عند المقارنة بين الدول، نجد الدول ذات الدخل المنخفض تعاني ويلات الفقر المدقع في أوجه حرمان متعددة (اليمن والصومال وجزر القمر) لا يمكن مقارنتها مع الدول ذات الدخل المرتفع (الإمارات وقطر) لذلك فالتباين شاسع.

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي، ويتضح ذلك في وصف الوضع القائم في المنطقة العربية وتحليل أوجه الحرمان المختلفة تحليلا دقيقا.

1. الفقر متعدد الأبعاد: تعريفه وكيفية قياسه

1.1 تعريف الفقر والفقر متعدد الأبعاد

الفقر هو أكثر المفاهيم التي عُرّفت من أوجه مختلفة ومتعددة، أكثرها شيوعا هو "الحالة الاقتصادية التي يفتقد فيها الفرد إلى الدخل الكافي للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية، والغذاء، والملبس والتعليم، وكل ما بعد ذلك من الاحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة"[1].

أما الفقر متعدد الأبعاد فهو الفقر متعدد الأوجه، وهو لا يكتفي بالبعد النقدي المتجسد في عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى، منها تدهور الصحة، سوء التغذية، تدني مستوى التعليم

والمهارات، عدم كفاية موارد العيش، عدم توفر السكن اللائق، الإقصاء الاجتماعي وعدم المشاركة[2]. ومن الملاحظ أن القاسم المشترك لهذه المعاناة هو الحرمان من مختلف التطلعات[3].

2.1 قياس الفقر متعدد الأبعاد

الفقر ظاهرة معقدة، يستدعي قياسها إيجاد جملة من الخطوط والمؤشرات، فمن هذه المقاييس من يرتكز على البعد النقدي فقط (الدخل والإنفاق الاستهلاكي)، ومنها من يرى أنه بالإضافة إلى الدخل هناك مؤشرات أخرى، كالصحة والتعليم ومستوى السكن.

1.2.1 قياس الفقر

1.1.2.1 خط الفقر:

تقوم الأبحاث النظرية والتطبيقية بتحديد مستوى أدنى للمعيشة، يعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، يسمى بـ"خط الفقر"، ويمكن التفريق بين خط الفقر المطلق والنسبي وخط فقر المقارنات الدولية، حيث أن خط الفقر المطلق هو قيمة حقيقية ثابتة مع الزمان والمكان[4]، بينما خط الفقر النسبي "يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشية"، أما عن خط فقر المقارنات الدولية فقد أدرجت الأدبيات الدولية على استخدام خط فقر مطلق لأغراض تقدير انتشار الفقر في مختلف أقاليم العالم، قُدّر خط الفقر الدولي الحقيقي بدولار واحد للفرد في اليوم باعتبار القوة الشرائية المكافئة للدولار، بينما قام البنك الدولي بتحديث خطوط الفقر المستخدمة في المقارنات الدولية، لتصبح 1.25 دولارا ودولارين للفرد في اليوم الواحد، عند مستويات القوة الشرائية لعام 2005.

2.1.2.1 مؤشرات الفقر:

تعنى مؤشرات قياس الفقر بتجميع المعلومات حول الفقراء الذين تم تحديدهم على أساس خط الفقر لقياس متوسط درجة الحرمان التي يعاني منها هؤلاء في المجتمع، وأهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ. مؤشر تعداد الرؤوس: يعرف على أنه نسبة عدد الفقراء (q) من إجمالي السكان في المجتمع (n)، عادة ما يرمز له بالحرف (H)، صيغته العامة كما يلي:

$$H = \frac{q}{n} \quad \ldots ❶$$

من الملاحظ أن هذا المؤشر لا يتأثر بانخفاض دخل أحد الفقراء، وبعد دخله أكثر من خط الفقر، كما أنه لا يتأثر بانتقال دخل أحد الفقراء إلى من هو أيسر حالا منه (حتى وإن لم يكن غنيا)، مما قد يزيد من حالة عدم المساواة داخل المجتمع، ولهذا الغرض وضع البروفيسور أمارتيا سن[5] سنة 1976 بديهيتين لا بد من توفرهما في كل مؤشر من مؤشرات الفقر، هما[6]بديهية الرتابة (بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن الانخفاض في دخل أي من الفقراء، لا بد من أن يؤدي الى زيادة الفقر)، وبديهية التحويلات (بافتراض ثبات كل الأشياء الأخرى على حالها، فإن تحويل الدخل من أحد الفقراء إلى شخص آخر أكثر دخلا منه، لا بد من أن يؤدي إلى زيادة الفقر).

بما أن بديهية التحويلات تهتم بالحرمان النسبي، مما يتطلب أن يكون مؤشر قياس الفقر حساسا لرفاهية أفقر الفقراء، طور الاقتصاديون الثلاثة: *James Foster, Joel Greer ; Erik Thorbecke* سنة 1984 مؤشرا للفقر أخذ يعرف باسمهم، على النحو التالي[7]:

$$P_{\propto} = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\left(\frac{z - y_j}{z}\right)^{\propto} \dots ❷$$

حيث: $\propto$: تعبر عن درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء في المجتمع.

z: عتبة الفقر (خط الفقر). y_j: دخل كل فرد (j) ينتمي للمجتمع المدروس.

q: عدد الفقراء في المجتمع، أي الذين لديهم دخل يساوي أو يقل من z

n: اجمالي عدد السكان في المجتمع.

نلاحظ أنه عند تعويض $\propto$ بالصفر نحصل على "مؤشر تعداد الرؤوس" المبين في المعادلة ❶.

ب. مؤشر فجوة الفقر: عند $\propto = 1$، تصبح الصيغة ❷ على النحو التالي:

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\frac{z - y_j}{z} = \frac{q}{n}\left(1 - \frac{y_p}{z}\right) = H\left(1 - \frac{y_p}{z}\right) = HI \dots ❸$$

حيث: P_G: مؤشر فجوة الفقر، Y_p: متوسط دخل الفقراء، I: متوسط فجوة الدخل بين الفقراء

وتعطي المعادلة ❸ ما يسمى بمؤشر فجوة الفقر الذي يقيس عمق الفقر.

جـ. مؤشر شدة الفقر: عند $\propto = 2$ تصبح الصيغة ❷ على النحو التالي:

$$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\left(\frac{z - y_j}{z}\right)^{2} \dots ❹$$

هذه المعادلة تعطي ما يسمى، بمؤشر شدة الفقر الذي يعتبر تربيعا لفجوة الفقر، يقيس مدى حدة الفقر في المجتمع المدروس، ويعتبر من بين مقاييس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر، ويعطي وزنا أكبر للأسر التي تأتي في قاع توزيع الدخل أو الإنفاق. وتمثل هذه المؤشرات أكثر المؤشرات استخداما في الأدبيات التطبيقية، أما قيمتها فتتراوح بين الصفر (لحالة عدم وجود الفقر) إلى واحد صحيح (لحالة كل سكان المجتمع فقراء)، وعادة ما يعبر عن مؤشر الفقر كنسبة مئوية، حيث كلما ارتفعت النسبة كلما كان الفقر مرتفعا[8].

2.2.1 قياس الفقر متعدد الأبعاد:

تبّنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهج التنمية البشرية المستدامة، الذي يقيس مؤشرات الإنجاز الدولية في العديد من الأبعاد الإنسانية المتعلقة بالصحة، التعليم والمستوى المعيشي.

1.2.2.1 دليل الفقر متعدد الأبعاد *Multidimensional Poverty Index (MPI)*

وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشرا مركبا لقياس الفقر لأغراض المقارنات الدولية هو"مؤشر الفقر البشري" *(Humen Poverty index HPI)*، تم تقسيمه إلى*(HPI-1-)* الخاص بالدول النامية

و(*HPI-2-*) الخاص بالدول المتقدمة، لكن*HPI* لا يحدد الأفراد والأسر ومجموعات السكان التي تعيش أوجها متداخلة من الحرمان، فحل محله دليل الفقر متعدد الأبعاد ليسدّ هذه الثغرة، فالتغيير من بعد واحد إلى متعدد الأبعاد في قياس الفقر، هام جدا يقّدم مزايا لواضعي السياسات لوضع السياسة العامة[9].

2.2.2.1 بنية دليل الفقر متعدد الأبعاد ومنهجية حسابه:

دليل الفقر متعدد الأبعاد يظهر متوسط عدد الفقراء، وأوجه الحرمان التي تعاني منها الأسر الفقيرة، لهذا فإن الأسر التي تعاني من أوجه حرمان متعددة يمكن أن تكون في وضع أسوء مما قد يظهره قياس فقر الدخل. كما يصنف كل فرد في الأسرة المعيشية من حيث حالة الفقر أو عدمها استنادا إلى عدد أوجه الحرمان في أسرته ومن ثم تجمع البيانات في مقياس للفقر على المستوى الوطني، ويتضمن الجدول الموالي بنية دليل الفقر متعدد الأبعاد حسب درجة الحرمان في كل بعد من أبعاده الثلاثة (الصحة، التعليم والمستوى المعيشي).

جدول رقم (01): بنية دليل الفقر متعدد الأبعاد *(MPI)*

البعد	المؤشر	يعتبر أي شخص في الأسرة محروما إذا...	نسبة الحرمان
الصحة	التغذية	أي امرأة أو طفل في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات الغذائية	$\frac{5}{3}$ أو 1.67
	معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل	$\frac{5}{3}$ أو 1.67
التعليم	التمدرس	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من الدراسة	$\frac{5}{3}$ أو 1.67
	الالتحاق بالمدارس	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف الثامن	$\frac{5}{3}$ أو 1.67
المستوى المعيشي	الكهرباء	لا تتوفر الأسرة على كهرباء	$\frac{5}{9}$ أو 0.56
	الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق صحية أو تتقاسمها مع أسر أخرى	$\frac{5}{9}$ أو 0.56
	الماء	لا تتحصل الأسرة على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب يتطلب أكثر من 30 دقيقة سيرا على الأقدام	$\frac{5}{9}$ أو 0.56
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث	$\frac{5}{9}$ أو 0.56
	وقود الطهي	تستعمل الأسرة في الطهي الروث أو الخشب أو الفحم	$\frac{5}{9}$ أو 0.56
	الممتلكات	لا تملك الأسرة أكثر من واحد من راديو، هاتف، تلفاز، دراجة، دراجة نارية أو ثلاجة، ولا تملك سيارة أو شاحنة.	$\frac{5}{9}$ أو 0.56

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على: مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية *(SESRIC)* (مركز أنقرة)/ قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية (2015)، ص 14.

يُحدّد لكل فرد عدد نقاط، وفقا لأوجه الحرمان في أسرته في كل من المؤشرات العشرة (التي يرمز لها ب *d*) فلتحديد الفقر متعدد الأبعاد تجمع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة، الذي يرمز له بـ*(C)*، والحد الفاصل بين الفقير وغير الفقير هو ثلاث نقاط، أي ما يعادل ثلث المؤشرات العشرة. [10]، فإذا كانت حصيلة *(C)* هي 3 أو أكثر، تكون الأسرة المعيشية (وكل أفرادها) في حالة فقر متعدد الأبعاد، أما الأسر التي تتراوح نتيجتها بين 2 و3 نقاط، فتكون معرضة لحالة الفقر متعدد الأبعاد، وقيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد هي حاصل ضرب مقياسين هما: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الابعاد *(H)* وشدة الفقر *(A)* حيث: $H = \frac{q}{n}$ ... ❺، علما أن *q*: ترمز إلى عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد أبعاد، و *n*: هو العدد الإجمالي للسكان.

بينما تعكس شدة الفقر *(A)* متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء، وتُجمع نقاط الحرمان المسجلة للأسرة الفقيرة فقط، فتقسم على العدد الإجمالي للمؤشرات *(d=10)* مضروبا في العدد الإجمالي للسكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد *(q)*

$$A = \frac{\sum_{i=1}^{q} ci}{qd} \quad \text{...} ❻$$

حيث: *c*: هو العدد الإجمالي لأوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

2. الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية:

أحرزت بعض الدول العربية معدلات متدنية للفقر متعدد الأبعاد رغم ارتفاع نسب فقر الدخل فيها، بسبب جهود توفير خدمات التعليم والصحة بشكل مجاني.

الجدول رقم (02): دليل الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية

البلد	دليل الفقر متعدد الأبعاد		السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد			السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد	نسبة السكان الذين يعيشون دون خط فقر الدخل (بالنسبة المئوية)	
	السنة أو المسح	قيمة الدليل	مجموع السكان		شدة الحرمان بالنسبة المئوية	بالنسبة المئوية	خط الفقر الوطني	1.9 دولار في اليوم بمعامل القوة الشرائية
			بالنسبة المئوية	بالآلاف				
							2000-2009(*) 2005-2014(**)	2005-2014(**) 1.25 دولار في اليوم بمعادل القوة

الأردن	2009 (*)	0.008	2.4	145	34.4	0.1	13.3	0.4
	2012(**)	0.004	1.2	85	35.3	0.1	14.4	-
تونس	2003 (*)	0.010	2.8	272	37.1	0.2	3.8	2.6
	2011(**)	0.006	1.5	161	39.3	0.2	15.5	2.00
	2012(**)	0.004	-	-	-	-	-	-
الإمارات	2003 (*)	0.002	0.6	20	35.3	0.0	-	-
سورية	2006 (*)	0.021	5.5	1.041	37.5	0.5	-	1.7
	2009(**)	0.028	7.2	1.485	39.1	1.3	35.2	-
جيبوتي	2006(**)	0.127	26.9	213	47.3	11.1	-	22.5
السودان	2010(**)	0.29	53.1	19.161	54.6	31.9	46.5	14.9
الصومال	2006(**)	0.5	81.8	7.104	61.1	63.6	-	-
العراق	2006 (*)	0.059	14.2	3.996	41.3	3.1	22.9	4.0
	2011(**)	0.052	13.3	4.241	39.4	2.5	18.9	-
الجزائر	2006(**)	0.007	-	-	42.09	-	-	-
جزر القمر	**2000 (*)**	0.408	73.9	416	55.2	43.8	44.8	46.1
	2012(**)	0.006	-	-	36.07	-	-	-
فلسطين	2007 (*)	0.005	0.4	52	37.3	0.1	21.9	-
	2010(**)	0.006	-	-	-	-	-	-
	2014(**)	0.005	1.4	65	38.2	0.2	25.8	0.1
ليبيا	2007(**)	0.005	1.4	82	37.5	0.1	-	-
مصر	2008 (*)	0.024	6	4.699	40.7	1.0	22.0	2.0
	2014(**)	0.016	4.2	3.75	37.4	0.4	25.2	-
المغرب	2007 (*)	0.048	10.6	3.287	45.3	3.3	-	-
	2011(**)	0.069	15.6	5.090	44.3	4.9	8.9	3.1
موريتانيا	2007 (*)	0.352	61.7	1.982	57.1	40.7	46.3	21.2
	2011(**)	0.291	55.6	2.049	52.4	29.9	42.00	5.9
اليمن	2006 (*)	0.283	52.5	11.176	53.9	31.9	34.8	17.5
	2013(**)	0.200	40	10.204	50.1	19.4	34.8	-

(*): 1.25 دولار في اليوم بمعدل القوة الشرائية 2000-2009. (**): 1.9 دولار في اليوم بمعادل القوة الشرائية 2005-2014

الملاحظات

* عدد السكان الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد = عدد السكان الذين يعانون من حرمان ترجح حدته بنسبة *33%* على الأقل.
* شدة الحرمان في حالة فقر متعدد الأبعاد = متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد.
* السكان الذين يعيشون في فقر مدقع متعدد الأبعاد= نسبة السكان الذين يعانون من حرمان ترجح حدته بنسبة 50% أو أكثر.
* نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم بمعامل القوة الشرائية = نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي المحدد بأقل من 1.25 دولار أمريكي في اليوم (بمعادل القوة الشرائية).
* نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني: خط الفقر الوطني هو الخط الذي تتخذه السلطات في بلد معين لقياس الفقر في البلد، وتستند التقديرات الوطنية إلى التقديرات المرجحة على أساس مجموعات السكان المستمدة من مسوح الأسر المعيشية.

المصادر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

* تقرير التنمية البشرية لسنة 2016 ص 220-221.
* البوابة العربية للتنمية / اللمحة الإحصائية: الفقر (2016)، ص 1-2.
* تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(PNUD)*/ ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟ (الجزائر2015)، ص 66.
* تقرير التنمية البشرية لسنة (2011)، ص 47.

جدير بالذكر أن ظاهرة الفقر في الدول العربية منتشرة خاصة في المناطق الريفية، فمثلا في دراسة قامت بها منظمة اليونيسيف عن "الفقر" متعدد الأبعاد في سورية، كانت النتائج المتوصل إليها على المستوى الكلي، أن دليل الفقر متعدد الأبعاد انخفض بـ 41% بين عامي 2001 و2009، مما يعكس تحسنا ملحوظا في حالة التنمية البشرية، فقد شهد انتشار وكثافة الفقر كمكونين لهذا الدليل، انخفاضا خلال الفترة نفسها، حيث شهدت نسبة انتشار الفقر متعدد الأبعاد *(H)* هبوطا ملحوظا من *15%* عام 2001 إلى *9%* عام 2009، وترافق ذلك مع انخفاض طفيف في كثافة دليل الفقر متعدد الأبعاد*(A)* من *40%* سنة 2001 إلى *38%* سنة 2009.

أما عن المناطق الريفية في سورية فقد شهدت انخفاضا كبيرا في دليل الفقر متعدد الأبعاد، من 0.083 عام 2001 إلى 0.047 عام 2009، وأكثر وضوحا من انخفاضه في المناطق الحضرية، والذي انخفض على نحو ملحوظ في نفس الفترة من 0.038 الى 0.027 [11].

إلا أن الوضع انقلب رأسا على عقب بعد عام 2011، فالتفاوت الحاد بين الطبقات الاجتماعية أدى إلى تآكل الطبقة الوسطى، فكانت النتيجة ثورة في وجه النظام الجائر وإهدار عقد كامل من التقدم، فانخفاض الفقر المدقع من *7.9%* عام 1997 إلى *0.3%* عام 2007، قابله ارتفاع إلى *7.2%* في الفترة 2012-2013، كما تأثر عدد من البلدان العربية بالثورات الشعبية التي اجتاحت المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية فكانت النتائج مشابهة للوضع في سورية، والمتضرر الأكبر هو الشعب الذي ازداد فقرا في كل المجالات والأبعاد.

1.2 المستوى الصحي للدول العربية:

يعكس قياس المستوى الصحي للفقر متعدد الأبعاد قياس الحرمان من التغذية الصحية[12] من جهة، ومن جهة أخرى قياس حرمان الأطفال من الحق في الحياة.

1.1.2 التغذية:

تضم المنطقة العربية أكثر من 50 مليون شخصا يعانون نقصا في التغذية، وأهم الأسباب وراء ذلك ندرة الأراضي الزراعية، وشح الموارد المائية، مقابل معدلات مرتفعة من النمو السكاني، مما أدى إلى اعتماد الدول العربية بشدة على الواردات لتوفير *50%* من احتياجاتها الغذائية[13].

تُطرح قضية سوء التغذية مشكلة حقيقية في تسعة بلدان عربية، تضم مجتمعة 40.4 مليون شخص هي: جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، العراق، فلسطين، المغرب، موريتانيا واليمن، حيث تنتشر حالة سوء التغذية على نطاق واسع في جزر القمر والصومال، أين يعاني منها حوالي *60%*من مجموع السكان، وتصل هذه النسبة *30%* في السودان وفلسطين واليمن والعراق[14] وارتفعت نسبة الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة في المنطقة العربية من *14.5%*في سنوات التسعينيات إلى *15.3%* عام 2010.

2.1.2 معدل الوفيات:

حوالي *20%* من جميع الوفيات تحدث للأطفال دون سن الخامسة، و*44%* من وفيات الأطفال دون سن الخامسة تحدث في فترة الولادة الحديثة، وتكمن أهم أسباب وفاة الأطفال دون سن الخامسة في الالتهاب الرئوي، والإسهال والمشاكل الصحية التي تظهر في الأشهر الخمسة الأولى من حياة الطفل، أما ما يعادل *45%* من وفيات الأطفال فلها علاقة بسوء التغذية[(15)].

الجدول رقم (03): معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية
(احتمالات وفاتهم قبل بلوغ خمس سنوات لكل 1000 مولود حي) في الفترة 1960-2016.

اسم البلد	1960	1990	2000	2004	2007	2008	2016
الجزائر	245	69	44	40	37	41	25
البحرين	199	19	12	11	10	12	8
جزر القمر	-	120	84	70	66	105	73
جيبوتي	-	175	147	126	127	95	64
جمهورية مصر العربية	313	93	51	36	36	23	23
العراق	194	53	48	-	45	44	31
الأردن	157	39	27	27	20	20	18
الكويت	147	18	11	12	11	11	8
لبنان	77	37	32	31	29	13	8
الجماهيرية العربية الليبية	278	41	22	20	18	17	13
موريتانيا	252	130	122	125	118	118	81
المغرب	237	89	54	43	34	36	27

عُمان	-	32	15	13	12	12	11
قطر	-	21	15	21	10	10	9
المملكة العربية السعودية	-	44	29	27	25	21	13
الصومال	-	203	164	-	142	200	133
السودان	177	125	115	91	109	109	65
الجمهورية العربية السورية	173	37	22	16	17	16	18
تونس	-	52	31	25	21	21	14
الامارات العربية المتحدة	204	15	10	8	8	8	8
اليمن	-	127	98	111	73	69	55
فلسطين	-	-	-	24	-	27	-
الدول العربية	-	78	56	51	-	50	38

المصدر: البيانات الخاصة بالسنوات 1999-2000-2007 من: منظمة الصحة العالمية / الإحصاءات الصحية العالمية (2009) ص 36-43.

* البيانات الخاصة بالسنتين 1960 و2016 مأخوذة من الموقع: *http://www.data albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT* تاريخ الاطلاع: يوم 2017/10/28.
* البيانات الخاصة بسنة 2004 مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لسنة 2006: ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية من 315-318.
* البيانات الخاصة بسنة 2008 مأخوذة من تقرير التنمية البشرية لسنة 2010: الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية ص 201-205.

يتضح من خلال القراءة الأفقية للجدول أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في الدول العربية عرف انخفاضا مستمرا من 78 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 1990 إلى 38 حالة وفاة لكل 1000 ولادة حية سنة 2016، وتعود القيم المرتفعة لهذا المعدل سنة 1960، إلى المعاناة من الاستيطان الأجنبي الذي كانت أكثر ضحاياه من الأطفال.

من بين الدول التي كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة يفوق فيها المائة لكل 1000 ولادة حية في العام 1990، لا يزال هذا المعدل مرتفعا لاسيما في جزر القمر، موريتانيا، الصومال والسودان، وهو بذلك بعيد عن هدف الألفية الإنمائي الرابع، والمتمثل في خفض معدل وفيات الأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015[16]، ويبلغ أعلى معدل سنة 2016 قيمته في الصومال بـ133 حالة وفاة، تليها موريتانيا بـ81 حالة وفاة، ونجد أحسن معدل يقدر بـ8 حالات وفاة في الإمارات العربية المتحدة، كما استطاعت كل من البحرين الكويت ولبنان اللحاق بالرتبة الأولى عام 2016، تليهم قطر التي تمكنت من

تخفيض معدل الوفيات من 21 حالة وفاة سنة 2004 إلى 10 حالات وفاة سنة 2007 إلى 9 حالات وفاة عام 2016.

كما نلاحظ تحسن حال البلدان العربية عام 2016 ما عدا سورية التي ارتفع فيها معدل وفيات الأطفال بسبب الحصار المفروض على الشعب، وبذلك تحتل سورية المرتبة السادسة مع الأردن بمعدل 18 حالة وفاة بعد تونس (14 حالة وفاة) ثم ليبيا والسعودية (13) وعمان (11)، أما باقي الدول العربية فتتراوح فيها قيم هذا المعدل بين 23 حالة وفاة في مصر، إلى 25 حالة وفاة في الجزائر إلى 27 حالة وفاة في المغرب.

2.2 المستوى التعليمي للدول العربية: يضم هذا البعد مؤشرين هما:

1.2.2 الالتحاق بالمدارس:

ازدادت نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس الابتدائية منذ عام 1999 إلى 2012 في الدول العربية بـ*22%*بسبب بناء المدارس في المناطق الريفية، والإصلاحات الهادفة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وأهم الدول التي حققت نجاحا في ذلك عام 2015 هي الجزائر[17] ، المغرب، عُمان والإمارات، بينما تبقى كل من جيبوتي وموريتانيا بعيدتين عن هذا الهدف[18]، كما أن مشكلة الأطفال خارج المدرسة مركّزة في الدول المتأثرة بالنزاعات، ففي العام 2012 كان 87% من أطفال الدول العربية خارج المدرسة يعيشون في دول تعاني من الصراعات، فمثلا سورية التي تعاني أزمة النزوح الأكبر في العالم، فإنه اعتبارا من ديسمبر 2013 كان 2.2 مليون طفل سوري داخل البلاد من أصل 4.8 مليون طفل بعمر التمدرس خارج المدرسة، كما أن ثلثي الأطفال السوريين اللاجئين لمصر العراق، الأردن، لبنان وتركيا خارج المدرسة، أي ما يقارب 500 ألف طفل[19].

2.2.2 التمدرس:

بلغ متوسط الأطفال العرب الذين يلتحقون بالمدارس الابتدائية ويبقون حتى الصف الأخير (الخامس) 83%*عام 2011، مما يعني أن*17% *لا يكملون تعليمهم الابتدائي، بينما تمكّن كافة الأطفال تقريبا، من البقاء حتى الصف الأخير في كل من البحرين، الأردن، فلسطين، المملكة العربية السعودية وتونس*[20].

3.2 المستوى المعيشي للدول العربية:

تشير الدلائل إلى تراجع المستوى المعيشي لسكان الدول العربية التي تعاني من ظروف سياسة متدهورة نتيجة تأثر مستويات الاستثمار والإنتاج والتشغيل سلبا بتلك الظروف.

1.3.2 الكهرباء:

يصل معدل السكان المزودين بالكهرباء في معظم الدول العربية إلى أكثر من *98%*، فيما عدا السودان، وموريتانيا *(34%)* واليمن *(52%)* حسب إحصائيات سنة 2015، كما أن التفاوت كبير في

نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية، ففي منطقة الخليج العربي التي تتسم بتنمية بشرية عالية مقارنة بباقي الدول العربية، مع وجود طبيعة صحراوية ذات ظروف مناخية قاسية، يتراوح نصيب الفرد فيها بين 16056 كيلو واط في الساعة في الكويت كحد أعلى و6935 كيلو واط في الساعة في سلطنة عُمان كحد أدنى سنة 2015، وفي الدول النفطية الأخرى كالجزائر، العراق وليبيا يصل في نفس السنة إلى 1601، 2471 و2326 ك و/ الساعة للفرد، ويبلغ نصيب الفرد في الدول ذات موارد طبيعية للطاقة، لكن غير كافية لتلبية الاحتياجات الوطنية مثل تونس، مصر والمغرب الى 1633، 2003 و873 ك و/ الساعة على التوالي سنة 2015.

بينما يعتمد كل من لبنان والأردن على الاستيراد بشكل أساسي لتوفير احتياجاتهما من الطاقة وتصل حصة الفرد في كل منهما إلى 2395 و2728 ك و/ الساعة حسب إحصائيات سنة 2015، وفي نفس السياق يحصل الفرد في كل من السودان واليمن على أقل من الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية (339 و273 ك و/ الساعة)، بينما في فلسطين يصل نصيب الفرد الى1142 ك و/الساعة اعتمادا على الشبكة الإسرائيلية، ومحطة حرارية وحيدة (بقدر 140 ميقاواط) بقطاع غزة واستيراد حوالي 30 ميقاواط من الشبكة المصرية[21].

2.3.2 الصرف الصحي:

نفّذت العديد من الدول العربية عدة مشاريع لتحسين خدمات الصرف الصحي، ويظهر ذلك جليا بتحسن متوسط هذه النسبة لكل الدول العربية مجتمعة بفارق 10 نقاط مئوية، من *61%* سنة 1996 إلى *71%* سنة 2004 (كما يظهر في الجدول رقم (04)).

الجدول رقم (04): النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على صرف صحي ملائم في الدول العربية

القطر	الفترة 1982-1985	الفترة 1990-1996	سنة 2004
الإمارات العربية المتحدة	86	77	98
الأردن	91	95	93
السودان	5	22	34
فلسطين	-	37	73
تونس	52	96	85
الجزائر	57	91	92
الصومال	15	-	-
الجمهورية العربية السورية	45	56	90
جيبوتي	37	-	82
جمهورية مصر العربية	-	11	70
اليمن	-	19	43

الجمهورية العربية الليبية	91	98	97
الكويت	100	100	-
العراق	69	70	-
لبنان	75	100	98
البحرين	100	100	-
المغرب	50	40	73
قطر	-	100	100
المملكة العربية السعودية	86	86	-
عمان	39	85	-
موريتانيا	-	32	34
جزر القمر	-	-	33
الدول العربية	-	61	71

المصدر: العمودين1 و2: البنك الدولي للإنشاء والتعمير/تقرير عن التنمية في العالم 2000- 2001:شن هجوم على الفقر" – الطبعة العربية (القاهرة) 2001، ص 287.

العمود 3: برنامج الامم المتحدة الانمائي *(PNUD)* / تقرير عن التنمية البشرية 2006: "ما هو أبعد من الندرة القوة والفقر وأزمة المياه العالمية" (نيويورك 2006)، ص ص 305-308.

3.3.2 المياه:

يشغل الوطن العربي *10%* فقط من مساحة اليابس، ويُصنّف ضمن المناطق الفقيرة في المياه العذبة، والفرد العربي لا يحصل إلا على 500-600 م^3 سنويا في المتوسط في أحسن أحواله، في حين تُقّر الأمم المتحدة أن نصيب الفرد يجب أن لا يقل عن 1000 م^{3}سنويا، وإلا يُعد فقيرا مائيا[22]، ويوضّح تقرير البنك الدولي لسنة 1993 أن متوسط نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي سيصل إلى 667 م^3 سنة 2025 بعدما كان 3430 م^3 سنة 1960، أي بانخفاض نسبته *80%*[23]، وبلغ عدد الدول العربية التي تعاني عوزا وفقرا مائيا 19 دولة، منها 14 في عوز حقيقي للمياه العذبة ولا تستطيع أن تسد حاجة مواطنيها من المياه الصالحة للشرب، كما أن*30%* من الأراضي الصالحة للزراعة تعرضت وتتعرض للتصحر بسبب نقص المياه[24].

4.3.2 مواد الأرضيات:

إن التأثر السريع بالأحداث الطبيعية غير المتوقعة، من زلازل وفيضانات وغيرها..، يمكن أن يُقّيد سبل معيشة الأفراد، ويسبب وقوع الأسر فريسة للفقر، فتصبح خصائص السكن من حيث نوع السكن والجدران والسقف والأرضية ضرورة من أجل توفير الملجأ الآمن وإنقاذ الأرواح والحفاظ على سبل المعيشة، كما يمكن للأسطح الدائمة، والجدران الدائمة، والأرضية المتينة (المصنوعة من بلاط الاسمنت أو الأرضيات الخرسانية) أن تحمي أرواح أفراد الأسرة ضد هذه الأحداث غير المسبوقة.

أما بالنسبة لمواد الأرضيات المستعملة في منازل العرب فإن الإحصائيات تكاد تنعدم، حيث لم نتمكن من الحصول سوى على دراسة عن دولة اليمن، وهي التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي (*PNUD*) في الفترة 2012-2013، حيث كانت بمثابة مسح لعينة بلغ حجمها 1764 أسرة يمنية، وُجد بأن *45.5%* من أرضيات المنازل مصنوعة من التراب أو الرمل، بينما *38.6%* لديها أرضية من الاسمنت (أرضية خرسانية) و*13.2%* لديها بلاط، ونسبة *1.4%* لديها رخام و*0.9%* بها حجارة. حيث أن الرخام والبلاط العادي والخرسانة الإسمنتية هي من المواد ذات النوعية الجيدة للأرضيات، بينما الأرضيات الترابية ترتبط عادة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي المتدني، كما تزيد من احتمال تعرض الطفل للإسهال[25].

5.3.2 وقود الطهي:

تبلغ نسبة السكان العرب الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد ولا يمكنهم الحصول على وقود حديث، *81%* في الصومال (في أقصى حدودها)، وتتجاوز هذه النسبة *72%* في جزر القمر، وتزيد عن نصف الأسر في موريتانيا، بينما تقل عن *5%* في المغرب والعراق، وتنعدم في الإمارات والأردن، كما يوضحه الجدول[26]:

الجدول رقم(07): نسبة السكان الذين يعانون الفقر متعدد الأبعاد ولا يمكنهم الحصول على وقود حديث

البلد	الإمارات العربية	تونس	الأردن	فلسطين	سورية	المغرب	العراق	اليمن	موريتانيا	جزر القمر	جيبوتي	الصومال
النسبة (%)	00.00	00.50	00.00	00.10	00.10	04.90	02.70	28.40	53.40	72.30	08.80	81.00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم 5 من تقرير التنمية البشرية (2011) ص 147-148-149.

6.3.2 الممتلكات:

تعتبر الأسرة فقيرة حسب مؤشر الممتلكات لبعد المستوى المعيشي إذا لم تكن تملك أكثر من واحد من جهاز مذياع، هاتف، تلفاز، ثلاجة ولا تملك سيارة أو شاحنة أو دراجة نارية.

الجدول رقم (8): ملكية الأصول في الأسرة العربية

البلد	الممتلكات لكل 1000 شخص				الممتلكات لكل 100 نسمة من ...							
	أجهزة المذياع 1997	أجهزة التلفاز 1998	خطوط الهاتف الثابت 1998	الهاتف المحمول 1998	المشتركون في الهاتف الثابت والنقال 2008	عدد خطوط الهاتف الثابت			عدد اشتراكات الهاتف الخلوي			
						2009	2010	2011	2009	2010	2011	
الأردن	287	52	86	12	99	8.3	7.8	7.4	92.3	93.2	94.1	

تونس	223	198	81	4	95	-	-	-	-	-	-
الجزائر	241	105	53	1	-	-	-	-	-	-	-
سورية	278	70	95	0	52	19.3	19.9	20.9	72.1	74.2	75.1
مصر	324	122	60	1	65	12.9	11.9	10.6	84.3	88.0	90.5
اليمن	64	29	13	1	21	4.3	4.3	4.3	89.2	91.5	91.6
الكويت	660	491	236	138	126	20.9	20.7	-	87.5	88.6	-
لبنان	906	352	194	157	52	19.2	21.0	21.1	74.8	76.4	78.8
المغرب	241	160	54	4	82	-	-	-	-	-	-
السعودية	321	262	143	31	163	15.6	15.2	16.5	91.5	92.5	92.1
موريتانيا	151	91	6	0	67	-	-	-	-	-	-
الامارات	-	-	-	-	242	22.8	19.7	23.1	87.1	88.1	86.5
قطر	-	-	-	-	152	18.0	16.9	16.4	87.1	88.7	88.2
البحرين	-	-	-	-	214	20.3	18.1	20.9	85.5	87.3	86
ليبيا	-	-	-	-	93	-	-	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	-	-	19	-	-	-	-	-	-
جيبوتي	-	-	-	-	15	-	-	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-	30	0.9	0.9	1.1	97.6	97.8	98.1
العراق	-	-	-	-	61	3.6	5.1	5.5	94.7	93.7	93.4
الصومال	-	-	-	-	8	-	-	-	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-	38	9.4	-	-	83.0	-	-
عمان	-	-	-	-	125	11.1	10.2	10.1	93.0	94.2	94.4

المصدر: الأعمدة 1و2و3و4: مأخوذة من تقرير التنمية البشرية (2000-2001)، ص 310.

- العمود 5: مأخوذ من تقرير التنمية البشرية (2010) ص 215-216.
- بقية الأعمدة: مأخوذة من المجموعة الإحصائية للاسكوا/ خلاصة إحصائية لمنطقة الاسكوا (العدد31)الأمم المتحدة – نيويورك 2012، ص 279-280.

كما تبلغ نسبة ممتلكات العرب من السيارات 70.2 سيارة لكل 1000 شخص، مقابل 123.1 سيارة لكل 1000 شخص في المتوسط العالمي، حسب إحصائيات سنة 2015.

الخاتمة

في الآونة الأخيرة أولت الدول العربية اهتماما متزايدا بقياس الفقر متعدد الأبعاد، وهو الأمر الذي يتطلب كمية كبيرة من البيانات على مختلف المجالات والأنشطة ذات الصلة، من أجل عرض خطط واستراتيجيات الدول العربية لرسم خريطة طريق للمستقبل، لذلك رأينا أن نعرض جملة من النتائج تعزيزا

لنظم الإحصاء الوطنية للبلدان العربية، إضافة إلى مجموعة من التوصيات بشأن السياسات التي تهدف إلى تقليل نسب الفقر متعدد الأبعاد في البلدان العربية.

1. النتائج:

- يعيش الوطن العربي منذ تسعينيات القرن الماضي أوضاعا يسودها ضعف التضامن والتكامل العربيين، وسط مجتمع دولي يسوده التكتل السياسي والاقتصادي يضغط بقوة على الدول النامية في مقدمتها الدول العربية، من أجل نهب ثرواتها.
- تمر المنطقة العربية بأزمة تجعل من السهل الاستسلام للتشاؤم بشأن مستقبلها، فعدم الاستقرار السياسي في العديد من البلدان العربية وما نتج عنه من نزاعات وصراعات أثّر سلبا وبشكل خطير على أحوال الفقراء في هذه البلدان.
- ما يميز المنطقة العربية في الآونة الأخيرة، هو تضخم عدد المهاجرين غير الشرعيين والمشردين، بسبب الاضطرابات السياسية، وأفضل دليل على ذلك أنه رغم أن عدد سكان المنطقة العربية يبلغ حوالي *5%* من سكان العالم، إلا أن المنطقة تؤوي أكثر من *53%* من مجموع اللاجئين و*37%* من السكان المشردين في العالم، مما يؤكد لنا صحة الفرضية الثانية.
- فيما يتعلق بالمؤشرات والأبعاد، تبين النتائج أن التعليم يظل التحدي الأساسي والأولوية الرئيسية للسياسات بالنسبة للأسر.
- بما أن المواطن العربي يرغب في النمو الاقتصادي والحصول على الكهرباء والغاز، فمن المتوقع أن يفضل صُنّاع القرار أرخص المواد الخام.
- يُعتبر التغير المناخي في الدول العربية خطرا مستقبليا كبيرا، وهو تهديد مضاعف يضاف إلى عدم الاستقرار، بسبب الجفاف والتصحر والمنافسة على المياه العذبة وارتفاع مستوى سطح البحر وغيرها من الأمور وبما أن إمدادات المياه النظيفة أصبحت أكثر نُذرةً ، فالطاقة ضرورية لإيصالها إلى التجمعات السكانية.

2. التوصيات والاقتراحات

- مواصلة للجهود الرامية إلى تقليل نسب الفقر متعدد الأبعاد نقترح وضع إستراتيجية عربية حول تحليل أوجه الحرمان المتداخلة بين الطفولة والأمومة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والمستوى التعليمي للطفل والأم، وبالتالي الأخذ بالمبادئ التوجيهية والفنية لبناء دليل الفقر العربي متعدد الأبعاد، يأخذ بعين الاعتبار الفوارق المكانية في المنطقة العربية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وغيرها من الجهات العربية والدولية ذات الصلة.
- نقترح على الدول العربية أنه لابد من الاستفادة من تجارب الإسلام في علاجه لظاهرة الفقر، كبناء مؤسسات الزكاة ومؤسسات الوقف، بالإضافة إلى بيت مال الخراج، وتطوير المنظومة الالكترونية فيها، مع آليات غير مؤسسية، كالحث على العمل واعتباره عبادة والحث على

الصدقات والتطوع وطلب العلم، وهذا ما نراه فرصة الدول العربية والإسلامية للخروج من براثن الفقر والجوع والاضطهاد.

- إدراكا لأهمية توفر البيانات والإحصائيات الدقيقة والحديثة للفقر متعدد الأبعاد، نقترح تكثيف الجهود العربية للقيام بمسوح على مستوى كل دولة بإنشاء قاعدة بيانات مفصّلة للباحث العربي، تعزيزا لدور النخب والكفاءات للاستفادة من خبراتهم في الإقلال من نسب الفقر متعدد الأبعاد.
- نقترح تكثيف التنسيق والتشاور العربي المشترك، والتكامل والتآزر بين سياسات الدول العربية لمعالجة قضايا الفقر بكل جوانبه، ودعم حقوق الفقراء ورعاية المهاجرين في البلدان العربية، إضافة إلى التنسيق العربي في المحافل الدولية ومتعددة الأطراف.
- إدراكا منا بأن الفقراء يمثلون جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع، ووعيا منا بأهمية تعليمهم لأداء دورهم في إصلاح المجتمع وتربية النشء، فإننا نقترح مجانية التعليم في الدول العربية، خاصة التعليم الابتدائي (حتى الصف الخامس)، كما نقترح دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتنسيق مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، لوضع إستراتيجية خاصة لنشر التعليم وتعميمه وتعليم اللغة العربية والثقافة العربية في بلاد المهجر، إضافة إلى إعادة النظر في المناهج التعليمية العربية لتعديلها وتبديلها إن لزم الأمر.
- دعوة مؤسسات التمويل وصناديق الاستثمار ورجال الأعمال العرب، وهيئات المجتمع المدني في البلاد العربية إلى إنشاء صندوق عربي على أساس طوعي لتمويل ودعم المؤسسات الصحية والأنشطة التعليمية، بما يتيح الفرصة أمام محدودي الدخل للتعلم وتحسين حالتهم الصحية.
- يشهد الطلب على الطاقة في المنطقة العربية نموا سريعا، بسبب النمو السكاني والتنمية الاقتصادية، وفي الوقت نفسه هناك فرص كبيرة لخفض هذا الطلب، كما أن هناك إمكانية هائلة لتطوير الطاقة المتجددة، لا سيما الطاقة الشمسية التي انخفضت تكاليفها في المنطقة العربية بشكل كبير خلال السنوات الماضية، إلا أنها لا تزال غير قادرة وحدها على دعم شبكة توزيع الطاقة، خاصة مع ارتفاع تكلفة الغاز الطبيعي، كما يمكن لبناء معايير الكفاءة أن تساعد أيضا على التقليل من الطلب على الطاقة، مثل تنفيذ العزل في الجدران والتضليل واستعمال تقنيات مبتكرة في تبريد المساحات الداخلية.

الهوامش

1. سلسلة *دراسات* يصدرها مركز الإنتاج الإعلامي/ نحو مجتمع المعرفة: مكافحة الفقر (الإصدار الثالث عشر)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 1427هـ، ص 19.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(PNUD)*، تقرير التنمية البشرية "الثروة الحقيقية الأمم: مسارات الى التنمية البشرية"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، نيويورك، 2010، ص 95.
3. معين محمد رجب/ ابتكارات في قياس عدم المساواة والفقر (جامعة بيرزيت – مركز دراسات التنمية)، غزة في 2011/02/17، ص 26، منشورة على الموقع:
htt://www.sites birzert.edu/eds/arabic/news/2011
4. علي عبد القادر علي: الفقر مؤشرات القياس والسياسات ص3، ورقة بحثية منشورة على الموقع الالكتروني: www.arab-api-org
5. هو الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد لعام 1998، ويعتبر من الرواد الذين وضعوا الأسس النظرية لقياس الفقر.
6. علي عبد القادر علي(مرجع سبق ذكره)، ص 06.
7. نفس المرجع السابق، ص 07.
8. نفس المرجع السابق، ص 08.
9. مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (*SESRIC*) (مركز أنقرة): قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي "تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية" (2015)، ص 14.
10. يساوي ذلك من الناحية الفنية 3.33، ونظرا إلى هيكلة الحساب، تعتبر الأسرة المعيشية نفسها فقيرة باستخدام الحد الفاصل 3
11. اليونيسف: الفقر متعدد الأبعاد في سورية: بحث مقارن بين العاميين 2001 و2009 ضمن دراسة مستويات المعيشة وقياس رفاهية الأطفال (حزيران 2014)، ص 06.
12. التغذية الصحية هي التي تتوفر على عدد السعرات الحرارية اللازمة للحفاظ على الطاقة الضرورية للفرد.
13. بوعوينة سليمة: إشكالية الفقر في الدول العربية ضمن التحولات الاقتصادية الراهنة (أطروحة دكتوراه)، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2015-2016، ص 67.
14. لمزيد من المعلومات انظر: جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية: مواجهة التحديات ونظرة الى ما بعد عام 2015، ص 14.
15. منظمة الصحة العالمية: تخفيض معدلات وفيات الأطفال (مركز وسائل الإعلام) صحيفة وقائع رقم 178، سبتمبر 2014، منشورة على الموقع: www.who.int/mediacentre/factsheets/fs178/ar تم الاطلاع عليها بتاريخ 2017/10/28 على الساعة 07:30.
16. منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة/ تقرير إقليمي عن الدول العربية (التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع للفترة 2000-2015: الإنجازات والتحديات)، 2015، ص01.
17. أحرزت الجزائر تقدما واضحا في مجال تعميم الاستفادة الديموقراطية من التمدرس، حيث بلغت نسبة الأطفال المتمدرسين في الجزائر والبالغين 6 سنوات *98.49%* خلال السنة الدراسية 2014/2013 مقابل *98.16%* سنة 2011/2010، و*96.05%* سنة 2005/2004 و*93.24%* سنة 2000/1999 وو*43%* فقط سنة 1966، ولمزيد من المعلومات انظر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة

الانمائي *(PNUD)*، تقرير بعنوان: "ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟" (الجزائر 2015)، ص 88-89.

18. المرصد العربي للتربية، إدارة التربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/ التعليم في الوطن العربي، تقرير سنة 2012، ص 13.

19. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (مرجع سبق ذكره)، ص 03 (بتصرف).

20. نفس المرجع السابق، ص 04.

21. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) البنية التحتية لقطاع الطاقة الكهربائية وتبادل الطاقة في الدول العربية، بيروت 2016، ص 15.

22. أشرف فوزي البارودي: دائرة العطش: الخطر القادم (المجلد الأول-لندن-) سبتمر 2017، الطبعة الأولى، ص 116.

23. أحمد عارف العساف ومحمود حسين الوادى، اقتصاديات الوطن العربي (دار المسيرة للنشر والتوزيع) الطبعة الأولى، عّمان (الأردن)، 2010، ص 68.

24. لمزيد من التفاصيل انظر أيضا:

- صالح محمد سبأ، مشكلات عربية:رؤية عامة (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع)، عمان، 2010، ص 11.
- منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)/ *تقرير* دوري عن المياه والصرف الصحي: "التقدم من أجل الأطفال"، العدد الخامس، نيويورك (سبتمبر 2006)، ص 16.

25. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي *(PNUD)*: التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتضررة من النزاع *(MULACAA)* (2012-2013)، ص 34.

لمزيد من المعلومات أنظر: "منظمة الصحة العالمية: المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء في الأماكن الداخلية: إحراق الوقود في المنازل (موجز تنفيذي)، جنيف سويسرا (2014)".

باللغة الأجنبية:

26. FRANÇOIS BOURGUIGNON and SATYA R. CHAKRAVARTY/ The measurement of multidimensional poverty (Journal of Economic Inequality 1 P P 25-49; 2003

27. World Bank Group/ Poverty and shared prosperity 2018: Piecing together the poverty puzzle P 90

28. Jeni Klugman/ ASOURCEBOOK for Poverty Reduction Strategies (volume1: Core Techniques and Cross-Cutting Issues) World Bank 2002